



البنك المركزي العراقي
قسم الاستقرار النقدي و المالي



تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي

العدد
التاسع عشر

الفصل الأول

2022

تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي
(الفصل الأول - 2022)

Early Warning Report for the Banking Sector
(The First Quarter – 2022)

البنك المركزي العراقي

2022

الاسم: (تقرير الإنذار المبكر للفصل الأول من عام 2022) / العدد التاسع عشر.
الوصف: العاصمة بغداد - البنك المركزي العراقي / يصدر أربع مرات في السنة/ بدأ إصداره في عام 2017.

العنوان: البنك المركزي العراقي - شارع الرشيد - بغداد - العراق.

هاتف: 8165171

ص . ب : 64

فاكس: 0096418166802

البريد الإلكتروني: cbi@cbi.iq

الإنذار المبكر: هو مؤشر يعطي صورة واضحة عن واقع وحجم المخاطر المحتملة الحدوث التي قد يتعرض لها القطاع المالي بصورة خاصة والاقتصاد بصورة عامة، ومن ثمَّ يُمكنُ صنَّاع القرار من اتخاذ التدابير اللازمة ورسم السياسات في الوقت المناسب لتلافي حدوث أزمة مالية.

يمكنكم الاقتباس من التقرير وفق الصيغة الآتية:

البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر للفصل الأول من عام 2022، العدد التاسع عشر، بغداد، 2022.

*ترسل طلبات الحصول على هذا العدد إلكترونياً إلى العنوان الآتي:

mfs.dept@cbi.iq

المحتويات

المقدمة 2-1

الفصل الأول (تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة) 10-3

أولاً: مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي 3

ثانياً: كفاية الاحتياطيات 4

1 نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2) 5

2 معدل نمو نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2) 5

3 مؤشر تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى الاستيرادات 6

ثالثاً: التغير في معدلات أسعار الفائدة 7

1 أسعار الفائدة قصيرة الأجل على الودائع 7

2 معدل الفائدة الحقيقي 8

الفصل الثاني (تحليل مؤشرات إداء المصارف) 24-11

1 قروض البنك المركزي / إجمالي مطلوبات المصارف 11

2 الودائع المصرفية / M_2 11

3 إجمالي الائتمان النقدي / إجمالي الودائع 12

4 المضاعف النقدي 14

5 ربحية المصارف 15

6 ربحية المصارف الخاصة من نافذة بيع العملة الأجنبية 15

7 القروض المتعثرة / إجمالي الائتمان النقدي 17

8 القروض المتعثرة / إجمالي الودائع 19

9 القروض المتعثرة / إجمالي الأصول 20

10 صافي الموجودات الأجنبية لدى المصارف / رؤوس أموال المصارف العاملة 21

11 فجوة الائتمان للنتائج المحلي الإجمالي 22

الفصل الثالث (تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي) 30-25

أولاً: معدل التضخم 25

ثانياً: نسبة الفائض أو العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) 26

ثالثاً: معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) 26

رابعاً: المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي 27

خامساً: فجوة الناتج المحلي الإجمالي 28

قائمة الأشكال

الفصل الأول 10-3

- شكل (1) مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (EMPI) 4
- شكل (2) قيمة الدينار العراقي ومؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (EMPI) 4
- شكل (3) نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى (M2) 5
- شكل (4) معدل نمو نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى (M2) 6
- شكل (5) نسبة تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى الاستيرادات 7
- شكل (6) معدل سعر الفائدة وقيمة الدينار ومجموع الودائع الثابتة وودائع التوفير 8
- شكل (7) معدل سعر الفائدة الإسمي ومعدل سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم 8
- شكل (8) الفجوة بين سعر صرف السوق وسعر الصرف الرسمي 9

الفصل الثاني 24-11

- شكل (9) نسبة النقد في التداول والودائع المصرفية إلى (M2) 12
- شكل (10) نسبة الودائع الثابتة، وودائع التوفير والودائع الجارية إلى إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية ... 12
- شكل (11) نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع للقطاع المصرفي 13
- شكل (12) نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لكل من المصارف العامة والمصارف الخاصة ... 13
- شكل (13) نسبة العملة في التداول إلى الودائع الجارية والمضاعف النقدي 14
- شكل (14) العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات لدى المصارف التجارية 15
- شكل (15) العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات للمصارف الخاصة من نافذة بيع العملة 16
- شكل (16) صافي الدخل من الفائدة وصافي الدخل من غير الفائدة لدى المصارف الخاصة 16
- شكل (17) العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات للمصارف الخاصة 17
- شكل (18) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي 17
- شكل (19) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى كل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة 18
- شكل (20) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى كل من القطاع العام والقطاع الخاص للفصل الأول 2022 19
- شكل (21) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع 19
- شكل (22) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الحكومية والمصارف الخاصة 20
- شكل (23) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول 20
- شكل (24) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف الخاصة والحكومية 21
- شكل (25) رأس مال المصارف التجارية وصافي الموجودات الأجنبية لديها 22
- شكل (26) فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي 23

الفصل الثالث..... 30-25..

- شكل (27) معدل سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم 25
- شكل (28) نسبة فائض أو عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي 26
- شكل (29) معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي 27
- شكل (30) المخفض الضمني ومعدل التضخم 28
- شكل (31) فجوة الناتج المحلي الإجمالي 29

قائمة الجداول

- جدول (1) المؤشرات الخاصة باستقرار قيمة العملة 10
- جدول (2) المؤشرات الخاصة بتحليل أداء المصارف 24
- جدول (3) المؤشرات الخاصة بتحليل أداء الاقتصاد الكلي 30

المقدمة:

يُعدُّ بناء أنظمة الإنذار المبكر للجهاز المصرفي أمرًا بالغ الأهمية، لكونه يساعد في إمكانية التنبؤ باحتمالات حدوث اختلال في القطاع المصرفي، ويقوم قسم الاستقرار النقدي والمالي في البنك المركزي العراقي من خلال مجموعة من المؤشرات التي قام بتحديددها وبما يتلاءم وطبيعة البيانات المتوافرة عن الجهاز المصرفي أو عن الاقتصاد الكلي بإصدار تقرير الإنذار المبكر بصورة ربع سنوية، لأجل رصد الاختلالات المحتملة التي تصيب الجهاز المصرفي، والذي يُعدُّ من المهام الأساسية للقسم، ومن ثمَّ ضمان سلامة واستقرار الجهاز المصرفي، وتجنب حدوث الأزمات المالية.

إنَّ تقرير الإنذار المبكر يتكوّن من ثلاثة فصول تحتوي مؤشرات يمكن من خلالها التنبؤ بالانحرافات المحتملة التي تصيب القطاع المصرفي والمتغيرات المؤثرة فيه، إذ تضمن الفصل الأول تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة التي تشتمل (مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي وكفاية الاحتياطيات والتغير في أسعار الفائدة، فضلًا عن سعر الفائدة الحقيقي) والتي تعكس صورة عن التطورات في قيمة العملة وتحديد أهم العوامل المؤثرة فيها، إذ شهد مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (EMPI) استقرارًا ضمن الحدود المعيارية، إذ سجّلت قيمة مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي انخفاضًا من (1.9) إلى (0.2) في نهاية شهر آذار لعام 2022 بالمقارنة مع الشهر نفسه لعام 2021، وهي ضمن الحدود المعيارية للمؤشر، أمّا نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد الواسع (M₂) فقد ارتفعت لتصل إلى (68.3%) في الفصل الأول 2022 مقارنة بالفصل نفسه من العام السابق والتي بلغت فيه (66.3%) وهي أكبر من النسبة المعيارية (50%)، وذلك نتيجة للنمو في الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي بنسبة (14.7%) بزيادة قدرها (12.5) تريليون دينار للمدة نفسها، وقد انخفضت مدة تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى الاستيرادات لتصل إلى (14) شهر أثناء الفصل الأول 2022 مقارنة بالفصل نفسه من العام السابق التي بلغت فيه المدة (35) شهر، ويعود ذلك إلى الارتفاع الكبير في قيمة الاستيرادات نتيجة إلى ارتفاع الأسعار عالميًا، وارتفاع حجم الاستيرادات بصورة عامة، إذ بلغ حجم النمو في قيمة الاستيرادات (190%) أثناء الفصل الأول 2022 مقارنة بالفصل نفسه 2021.

أمّا الفصل الثاني فقد تضمن تحليل مؤشرات أداء المصارف، الذي من طريقه يمكن التعرف على مدى سلامة مسار الجهاز المصرفي وسلامة مؤشراته، إذ بلغت نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع بلغت (54.5%) في الفصل الأول 2022 وهي لم تتجاوز النسبة المعيارية التي حدّدها البنك المركزي (75%)، وقد شهدت نسبة المضاعف النقدي انخفاضًا في الفصل الأول من عام 2022 ليصل إلى (1.25%) بعدما كان (1.29%) للفصل نفسه من عام 2021،

الفصل الأول

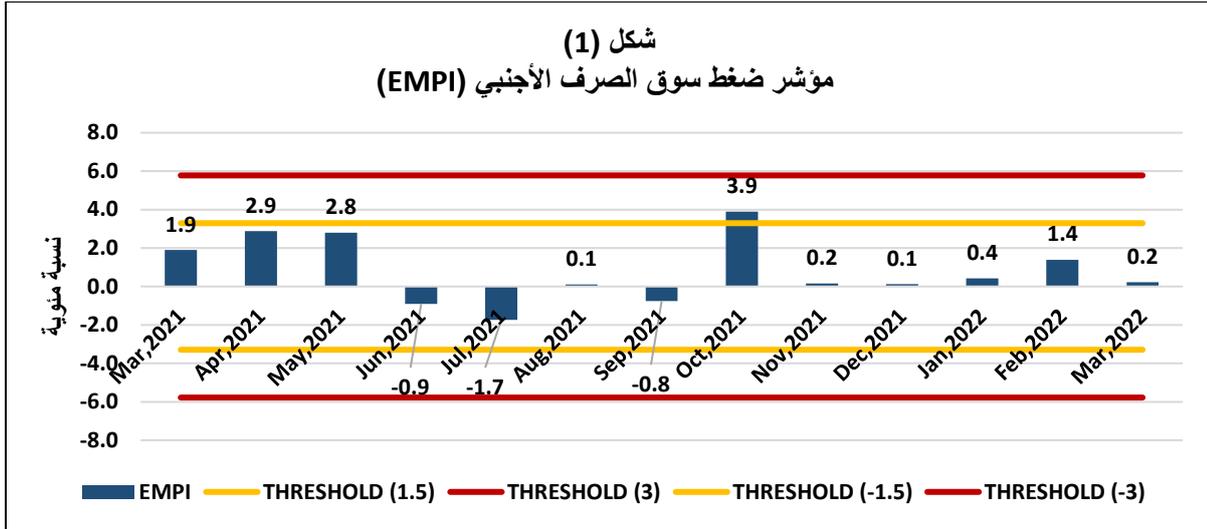
تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة

أولاً - مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي¹:

إنَّ الحفاظ على سعر صرف مستقر يتلاءم والظروف الاقتصادية السائدة من الأهداف الرئيسية للسلطة النقدية التي تسعى إلى تحقيقها، ولأجل ذلك يتبع البنك المركزي سياسات مختلفة للوصول إلى هذا الهدف، وتُعدُّ سياسة سعر الصرف أحد السياسات التي يستخدمها لمعالجة التقلبات التي قد تحصل في سعر الصرف، وقد يتخذ منه أداة غير مباشرة للتدخل في السوق، إذ يُعدُّ سعر الصرف متغيراً أساسياً في تسوية المدفوعات الدولية، وأنه يحدّد العلاقة بين أسعار السلع والخدمات المحلية وأسعار السلع والخدمات في الخارج، إنَّ هذا المؤشر يقيس مستوى ضغط سوق الصرف الأجنبي على العملة المحلية، وذلك من طريق مقارنته مع القيم المعيارية، إذ إنَّ ارتفاع قيمة مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (EMPI) عند مستوى أعلى من القيمة المعيارية (Threshold) يفسر وجود انخفاض في قيمة العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي في السوق، فضلاً عن أنَّ اقتراب قيمة هذا المؤشر من الصفر يعني وجود استقرار في قيمة العملة المحلية، أمَّا القيمة السالبة فتعني ارتفاع لقيمة العملة المحلية تجاه الدولار الأمريكي في السوق، ويتم احتساب ضغط السوق الأجنبي من طريق إدخال صافي الاحتياطيات مع الأساس النقدي بوصفهما مؤشرين أساسيين في سعر الصرف، لأنَّ سعر الصرف من أهم المتغيرات التي لها أثر مباشر في الاقتصاد العراقي، إذ يُلحظ من الشكل (1) بقاء مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي Exchange Market Pressure Index (EMPI) أثناء الفصل الأول من عام 2022 ضمن الحدود المعيارية العليا والدنيا، إذ إنَّ استقرار هذا المؤشر جاء نتيجة نجاح سياسات البنك المركزي الذي عمل على الحفاظ على استقرار قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار، إذ سجّلت قيمة مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي انخفاضاً من (1.9) إلى (0.2) في نهاية شهر آذار لعام 2022 بالمقارنة مع الشهر نفسه لعام 2021، وهي ضمن حدود المؤشر.

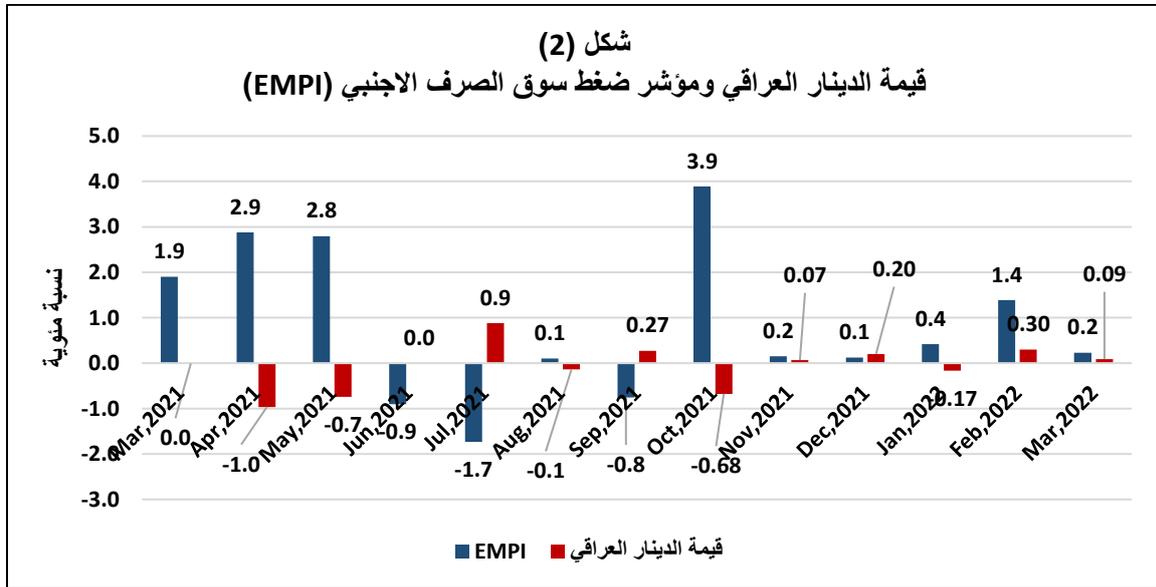
¹ للمزيد يُنظر:

- البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر 2020، العدد 14، ص3



المصدر: البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي 2022.

في حين يوضح الشكل (2) العلاقة العكسية بين مؤشر ضغط سوق الصرف ومؤشر قيمة الدينار العراقي، إذ ارتفعت قيمة الدينار أمام الدولار من (0.01%) في نهاية الشهر الثالث لعام 2021 إلى (0.09%) نهاية الشهر نفسه لعام 2022 مع انخفاض في قيمة EMPI أثناء المدة نفسها، بسبب وجود استقرار أكبر في معدل تغيير قيمة العملة أثناء الفصل الأول عام 2022 مما كانت عليه للفصل نفسه من عام 2021، إذ كان هناك القرار الأول لتخفيض قيمة العملة.



المصدر: البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي 2022

ثانياً/ كفاية الاحتياطيات الأجنبية:

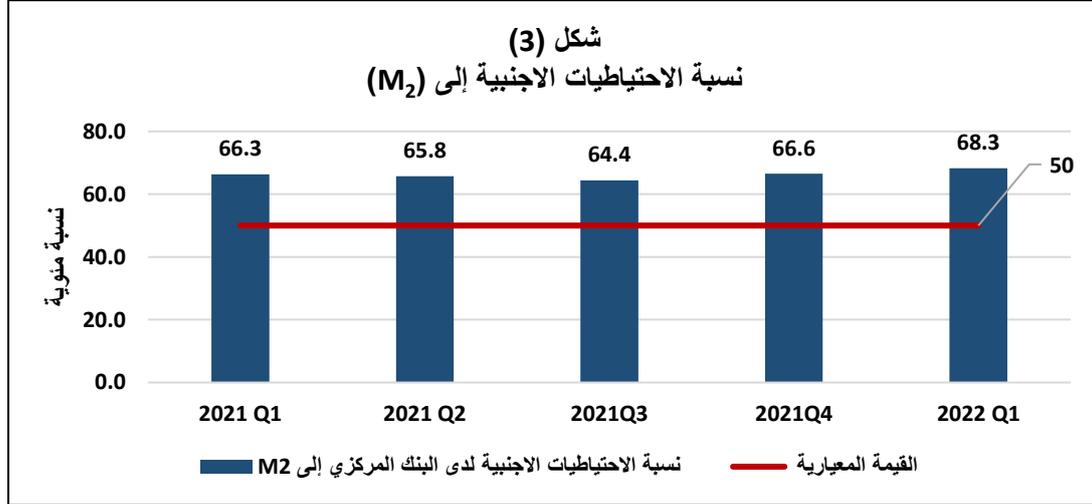
إن وجود مستوى أمثل وملائم للاحتياطيات الأجنبية يجعل عملة البلد في وضع آمن وسليم يحصنها تجاه الصدمات الطارئة غير المتوقعة، إذ يتم الاحتفاظ بالاحتياطيات الأجنبية لتوليد الثقة

بالعملة الوطنية أو للتأثير في سعر الصرف، ولذلك تُعدّ الاحتياطيات الأجنبية الكافية وسيلة لدعم الثقة في قيمة العملة المحلية وتقليل مخاطر هروب رأس المال، وهناك مؤشرات عدّة لقياس كفاية الاحتياطيات الأجنبية منها:

1- نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2):

يمثل هذا المؤشر قدرة البنك المركزي على الحفاظ على قيمة العملة ومواجهة المضاربات التي قد تحصل في العملة الأجنبية، ومن ثمّ الحفاظ على استقرار الأسعار، ويقاس أيضًا الطلب المحتمل على الأصول الأجنبية من المصادر المحلية ومن ثمّ درجة الضغط على الوضع المالي وعلى قيمة العملة الوطنية.

ويُلاحظ من الشكل (3) أنّ نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد الواسع (M_2) قد ارتفعت لتصل إلى (68.3%) في الفصل الأول 2022 مقارنة بالفصل نفسه من العام السابق والتي بلغت فيه (66.3%) وهي أكبر من النسبة المعيارية (50%)، وذلك نتيجة للنمو في الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي بنسبة (14.7%) بزيادة قدرها (12.5) ترليون دينار للمدة نفسها، مما يعني أنّ حجم الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي يقع ضمن حدود الأمان لمواجهة الضغوط الطارئة والحفاظ على الاستقرار النقدي وتحقيق استقرار مستوى الأسعار.

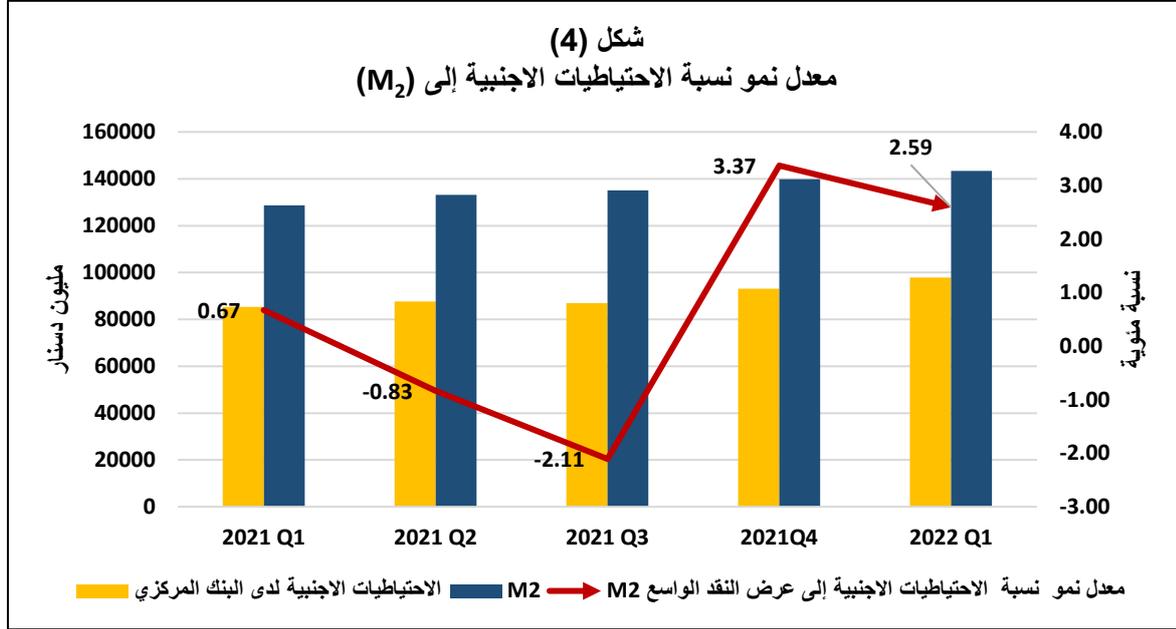


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

2- معدّل نمو نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2):

شهدت نسبة نمو الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد الواسع (M_2) ارتفاعًا أثناء الفصل الأول لعام 2022 لتصل إلى (2.59%) بعد ما كانت (0.67%) في الفصل نفسه للعام السابق وعلى النحو المبين في الشكل (4) بسبب ارتفاع حجم الاحتياطي الأجنبي بنسبة نمو أكبر من عرض النقد الواسع (M_2)، إذ سجّل عرض النقد الواسع (M_2) ارتفاعًا لتصل نسبته إلى (11.4%)

في الفصل الأول لعام 2022 مقارنة بالفصل نفسه من العام السابق، في حين سجّل الاحتياطي الأجنبي نسبة نمو وصلت إلى (14.7%) خلال المدة نفسها.

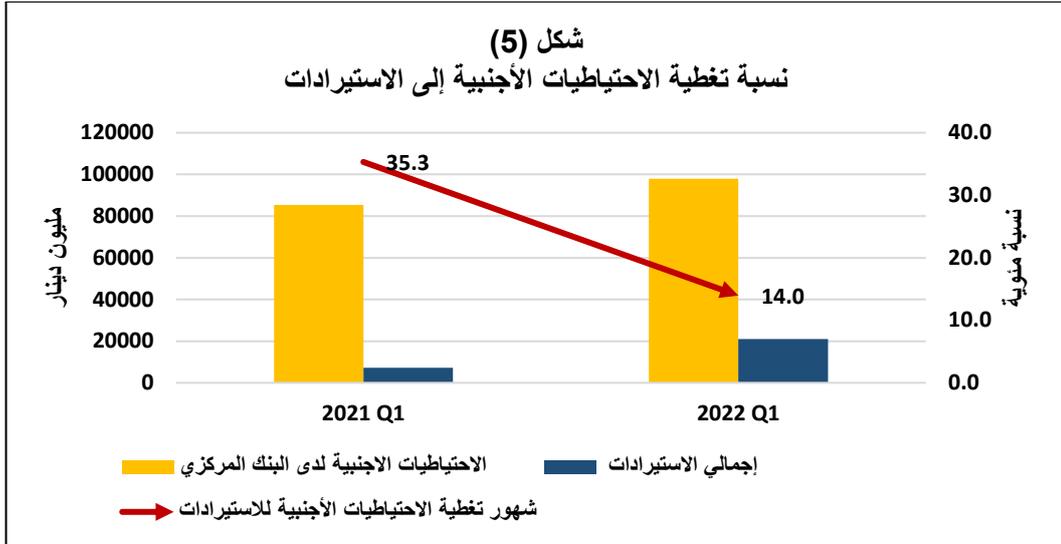


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

3- مؤشر تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى الاستيرادات:

لغرض معرفة قدرة تغطية الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي على تغطية الاستيرادات، فإنّ هذا المؤشر يقيس نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الاستيرادات بافتراض عدم وجود أي إيرادات أو إضافات من العملة الأجنبية أثناء المدة، وتُعدّ الاستيرادات من أهم المتغيرات في بنود ميزان المدفوعات نظراً إلى صلتها الوثيقة بمستويات الاستهلاك المحلية والنتائج المحلي الإجمالي الجاري والنمو الاقتصادي، وقد تختلف هذه النسبة من دولة إلى أخرى على حسب وضعها الاقتصادي، وقد تم تقديرها في بعض البلدان بأن تكون كمية تغطية الاحتياطيات الأجنبية للاستيرادات بين 4 أو 5 أشهر، أمّا في حالة العراق فقد تم تقديرها بـ 6 أشهر¹، ويبيّن الشكل (5) انخفاض مدة تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى الاستيرادات لتصل إلى (14) شهر أثناء الفصل الأول 2022 مقارنة بالفصل نفسه من العام السابق التي بلغت فيه المدة (35) شهراً، ويعود ذلك إلى الارتفاع الكبير في قيمة الاستيرادات نتيجة إلى ارتفاع الأسعار عالمياً، وارتفاع حجم الاستيرادات بصورة عامة، إذ بلغ حجم النمو في قيمة الاستيرادات (190%) أثناء الفصل الأول 2022 مقارنة بالفصل نفسه 2021.

¹ للمزيد انظر، البنك المركزي العراقي 2021، تقرير الإنذار المبكر، العدد الثامن عشر، ص.6.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

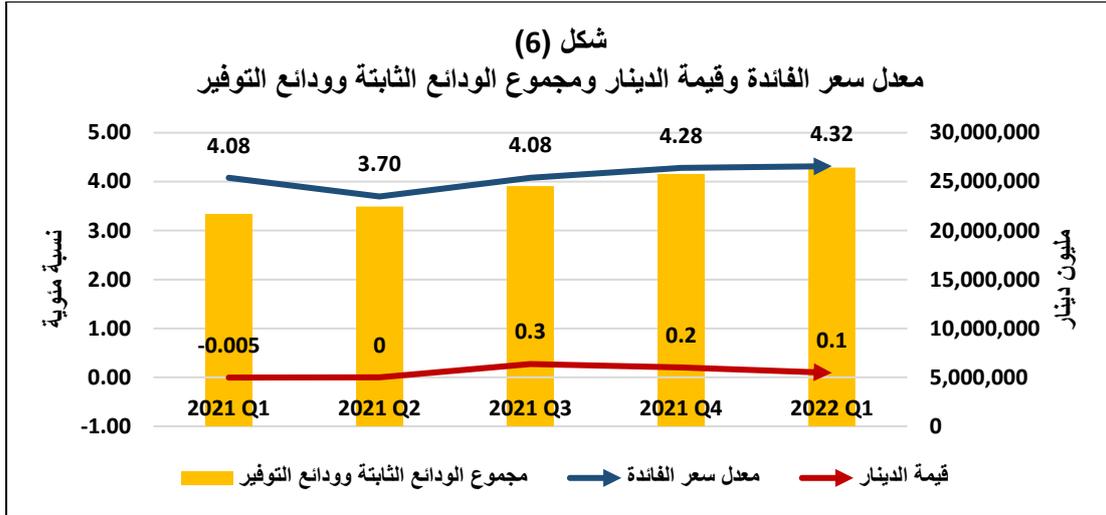
ثالثاً / التغير في معدلات أسعار الفائدة:

يقيس هذا المؤشر التغيرات التي تحصل في أسعار الفائدة وأثرها في قيمة العملة والودائع طويلة الأجل، إذ تُعدُّ أسعار الفائدة المحرك الأساس للنشاط الاقتصادي في أية دولة، وتُعدُّ أيضاً أحد المتغيرات التي لها أثر كبير في قيمة العملة المحلية.

1- أسعار الفائدة القصيرة الأجل على الودائع¹:

أسعار الفائدة القصيرة الأجل هي المعدل الذي يتم من طريقه تنفيذ الاقتراض القصير الأجل، أو المعدل الذي يتم به إصدار أو تداول الأوراق الحكومية القصيرة الأجل في السوق، وهي إحدى الأدوات التي من الممكن أن تستخدمها السلطة النقدية في تنفيذ اتجاهاتها المنشودة على حسب الوضع الاقتصادي الذي يمرُّ به البلد، ويقيس هذا المؤشر التغيرات التي تحصل في أسعار الفائدة في السوق النقدي وسوق العملات. إذ يُلاحظ من الشكل (6) أنَّ هناك ارتفاعاً في سعر الفائدة قصيرة الأجل من (4.08%) في الفصل الأول 2021 إلى (4.32%) في الفصل نفسه من عام 2022، وأنَّ هناك ارتفاعاً في الودائع الطويلة الأجل إذ ارتفعت إلى (26.4) تريليون دينار في الفصل الأول من عام 2022 مقارنة بالفصل نفسه للعام السابق الذي بلغت فيه (21.7) تريليون دينار، وكذلك يبيِّن الشكل أنَّ هناك تغييراً في قيمة الدينار العراقي للمدة ذاتها نتيجة التغيرات في الظروف الاقتصادية وليس بسبب تغير أسعار الفائدة.

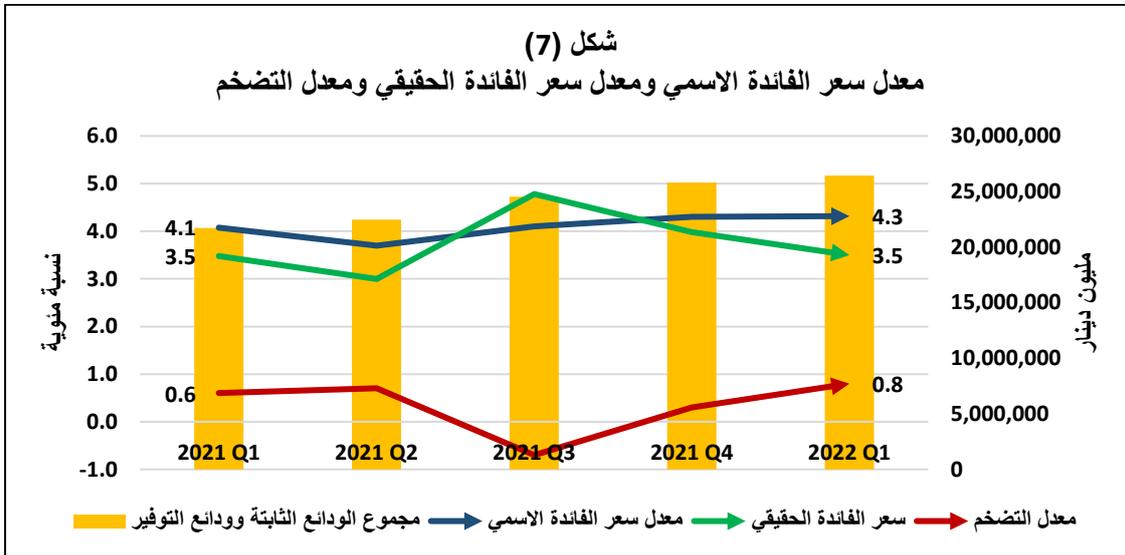
¹ شملت أسعار الفائدة على الودائع مدة ستة أشهر، والودائع مدة سنة وودائع التوفير.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

2- سعر الفائدة الحقيقي:

يعبر سعر الفائدة الحقيقي عن الفرق بين سعر الفائدة الاسمي ومعدل التضخم، ويبيّن الشكل (7) سعر الفائدة الاسمي والحقيقي ومعدل التضخم، وقد لوحظ ثبات سعر الفائدة الحقيقي عند (3.5%) في الفصل الأول لعام 2022 مقارنة بالفصل نفسه من العام 2021.

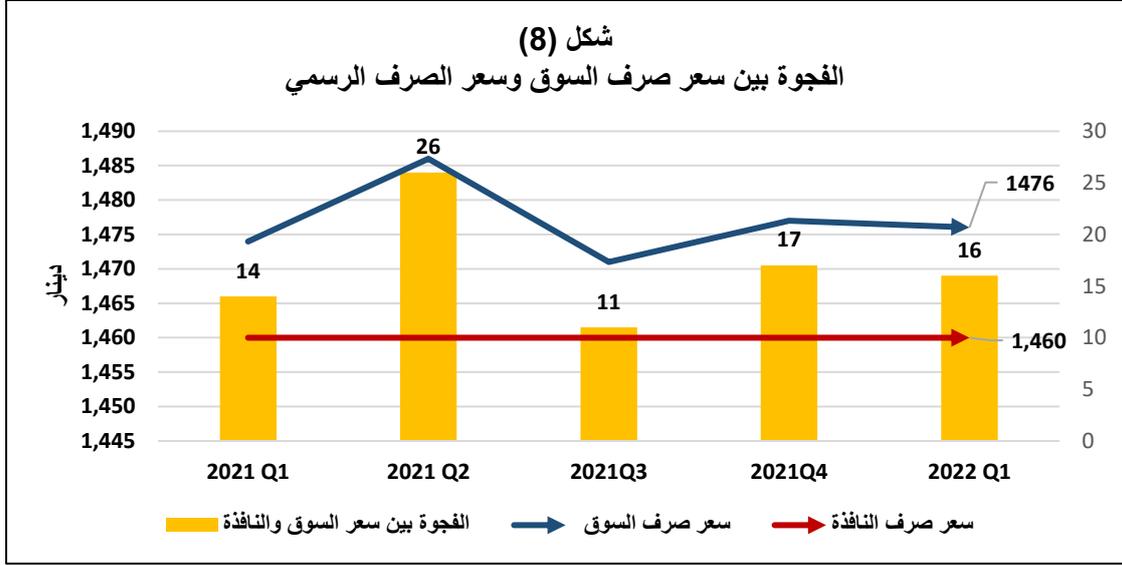


المصدر: - البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

- الجهاز المركزي للإحصاء، الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر آذار 2022.

أما فيما يخص قيمة الدينار فيلاحظ أنّ هناك فجوة بين سعر صرف السوق المتداول وسعر صرف نافذة بيع العملة، ويوضح الشكل (8) ارتفاع الفجوة بين سعر صرف السوق وسعر الصرف الرسمي

للدینار العراقي إلى (16) دینار في الفصل الأول من العام 2022 مقارنة بالفصل نفسه من العام السابق إذ كانت الفجوة (14) دینار.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

جدول (1)
المؤشرات الخاصة باستقرار قيمة العملة

| اسم المؤشر | قيمة المؤشر أثناء الفصل الأول 2021 | قيمة المؤشر أثناء الفصل الأول 2022 | معدّل التغيير % | الأثر في الاستقرار المالي |
|--|---------------------------------------|---------------------------------------|-----------------------|---------------------------------|
| سعر صرف السوق (دينار) | 1474 | 1476 | 0.13 | مقبول |
| سعر الصرف الرسمي (دينار) | 1460 | 1460 | 0.0 | ثابت |
| مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (نسبة مئوية) | 1.9 | 0.2 | 89.5 - | إيجابي (ضمن الحدود) |
| قيمة العملة المحلية (نسبة مئوية) | 0.0 | 0.9 | 0.9 | إيجابي |
| الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (مليار دينار) | 85358 | 97924 | 14.7 | إيجابي |
| نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) (نسبة مئوية) | 66.3 | 68.3 | 3.0 | إيجابي |
| معدّل نمو نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد (M2) (نسبة مئوية) | 0.67 | 2.59 | 286.5 | إيجابي |
| تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى الاستيرادات (شهرًا) | 35 | 14 | - 60 | مقبول |
| أسعار الفائدة القصيرة الأجل على الودائع (نسبة مئوية) | 4.08 | 4.32 | 5.8 | إيجابي |
| مجموع الودائع الثابتة وودائع التوفير (مليار دينار) | 21,705 | 26,421 | 21.7 | إيجابي |
| سعر الفائدة الحقيقي (نسبة مئوية) | 3.5 | 3.5 | 00 | ثابت |
| الفجوة بين سعر صرف السوق والنافذة (دينار) | 1 | 14 | 1300 | مقبول |

الفصل الثاني

تحليل مؤشرات أداء المصارف

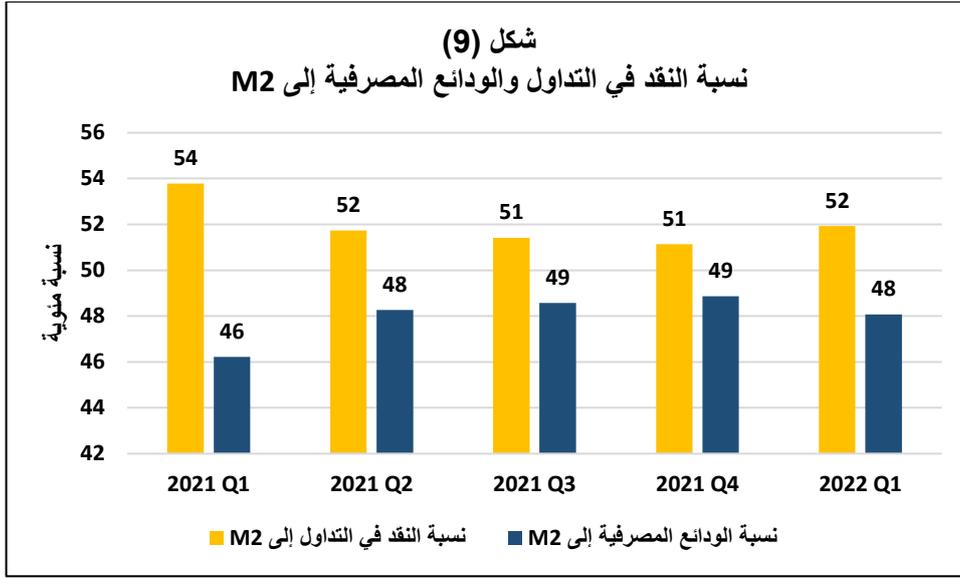
1- قروض البنك المركزي / إجمالي مطلوبات المصارف:

يسمح قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 وبحسب المادة (30) منه على وفق الشروط القانونية إقراض المصارف التي تعاني من أزمات مالية في ظل ظروف استثنائية، ومن بين هذه الشروط أن يرى البنك المركزي أنّ المصرف مليء، وأنّ الضمانات التي يقدمها مناسبة وأنّ طلب المعونة قائم على حاجته لتحسين السيولة، أو إذا كان هذا الدعم ضروريًا للحفاظ على استقرار النظام المالي.

إنّ ارتفاع نسبة هذا المؤشر يعكس هشاشة القطاع المصرفي banking sector fragility وتوسع حجم التعثر لتلك المصارف وازدياد المخاطر على النظام المصرفي وسمعته، لكونها تعبر عن أزمة سيولة تعكس مقدار التعثر الذي يعاني منه القطاع المصرفي، ويُلاحظ أنّ البنك المركزي العراقي لم يقدم قروضًا للمصارف العاملة أثناء الفصل الأول من عام 2022، وهذا لا يعني عدم وجود مصارف متعثرة، ولكن لعدم تقديم المصارف التي لديها تعثر طلبات للحصول على قروض، أو عدم وجود قناعة من البنك المركزي لمنح هذه المصارف قروضًا لوجود متطلبات يجب أن تقدمها تلك المصارف لأجل السير بعملية المنح.

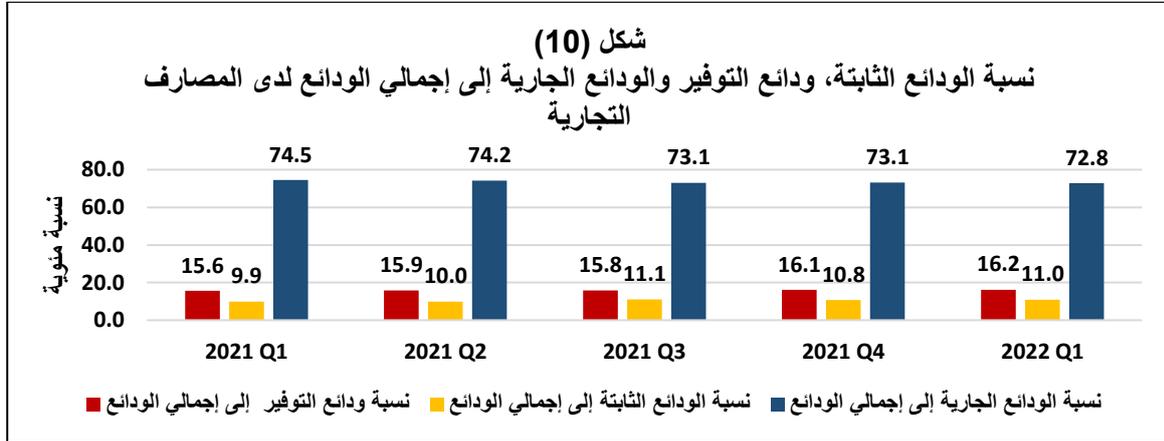
2- الودائع المصرفية / M_2 :

يمثل هذا المؤشر رغبة الجمهور في التوجه نحو المصارف نتيجة لعملها أو العروض المميزة التي تعمل على جذب الجمهور إليها من جهة، فضلاً عن أنّ حجم الودائع لدى المصرف يمثل مؤشراً لنشاطه وانتشاره من جهة أخرى، وتعد إحدى الموارد الرئيسية لدى أيّ مصرف لتوفير السيولة اللازمة لتمويل نشاطاته المختلفة، لذلك يجب على المصرف تنويع الخدمات المالية وتطويرها لأجل جذب العملاء إلى المصرف، ويُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة الودائع المصرفية على عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2)، ويوضح الشكل (9) أنّ نسبة الودائع المصرفية إلى (M_2) قد ارتفعت أثناء الفصل الأول من عام 2022 إلى (48%) بعدما كانت (46%) للفصل نفسه من عام 2021، وفي المقابل انخفض مؤشر نسبة النقد في التداول إلى (M_2) من (54%) في الفصل الأول من عام 2021 إلى (52%) للفصل نفسه من عام 2022، وهذا يُعدُّ مؤشراً إيجابياً للجهاز المصرفي.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

وبالرجوع إلى أنواع الودائع لدى المصارف التجارية يُلاحظ أنّ نسبة الودائع الجارية هي النسبة الأكبر من إجمالي الودائع لدى المصارف، إذ بلغت نسبتها (72.8%) أثناء الفصل الأول من عام 2022 بعدما كانت (74.5%) خلال الفصل نفسه من عام 2021، في حين ارتفعت الودائع الثابتة إلى (11%) في الفصل الأول عام 2022 بعدما كانت (9.9%) من الفصل نفسه عام 2021، أما فيما يخصّ ودائع التوفير فقد ارتفعت إلى (16.2%) أثناء الفصل الأول عام 2022 بعد ما كانت (15.6%) للفصل نفسه من عام 2022، والشكل (10) يوضح ذلك.

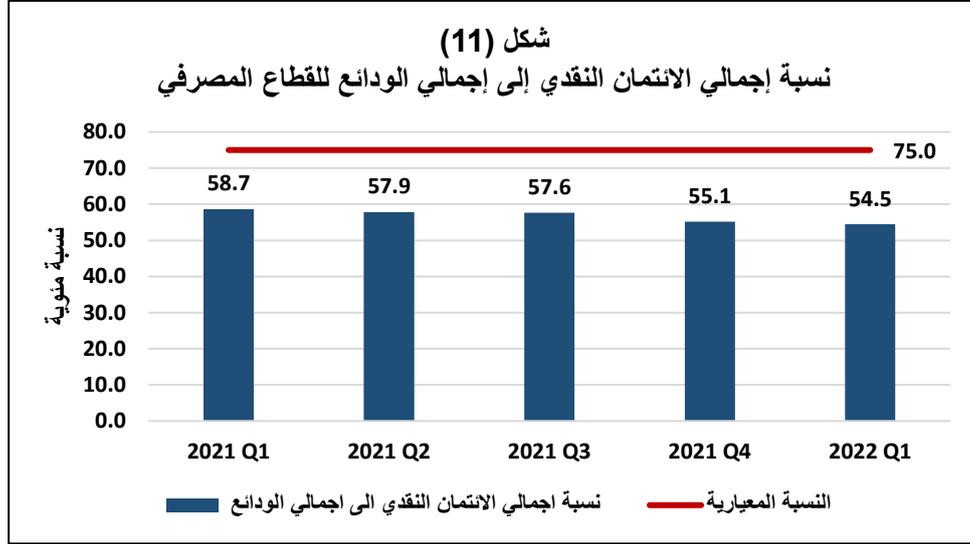


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

3- إجمالي الائتمان النقدي/ إجمالي الودائع:

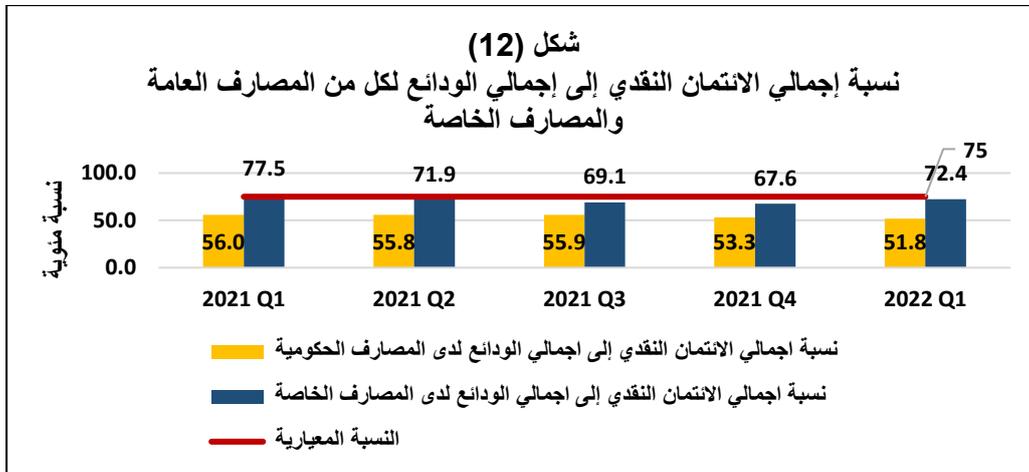
حدّد البنك المركزي العراقي هذه النسبة عند (75%)، للحفاظ على سيولة كافية لدى المصارف لمواجهة سحبات العملاء وإجراء نشاطات المصرف المالية، وتُقاس هذه النسبة من

طريق قسمة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة، والذي يُعبّر عن حالة السيولة في الأجل الطويل للقطاع المصرفي، والشكل (11) يوضح أنّ نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع بلغت (54.5%) في الفصل الأوّل 2022 وهي لم تتجاوز النسبة المعيارية التي حدّدها البنك المركزي (75%).



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

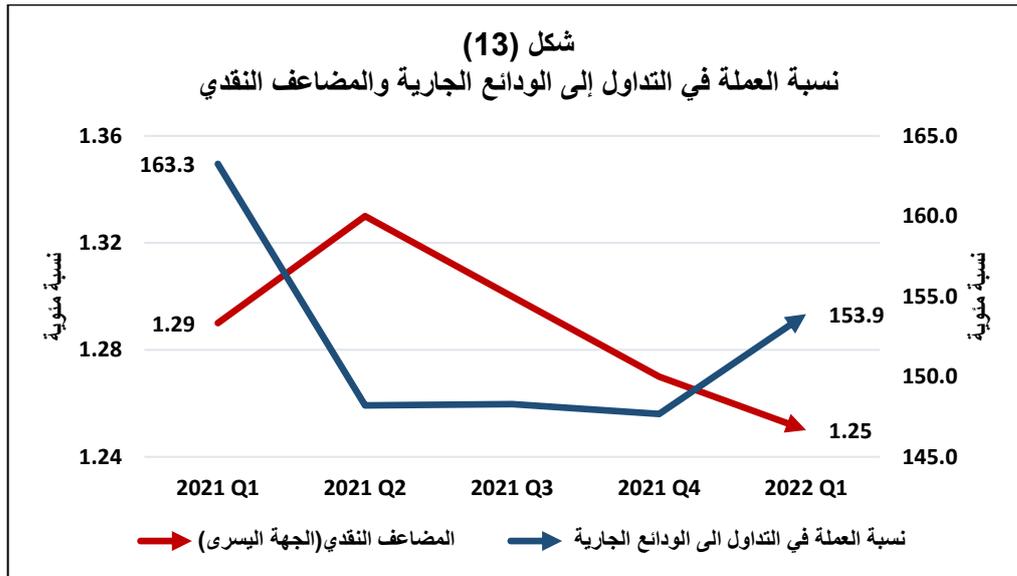
وعند العودة إلى المصارف الخاصة والمصارف العامة كلّ على حدة يتضح أنّ المصارف الخاصة قد تراجعت فيها هذه النسبة وهي ضمن الحدود التي أقرها البنك المركزي، والشكل (12) يبيّن أنّ هذه النسبة بلغت (72.4%) في الفصل الأوّل من عام 2022 لدى المصارف الخاصة بعدما كانت (77.5%) للفصل نفسه من عام 2022، أمّا فيما يخصّ المصارف العامة فهي لم تتجاوز النسبة المحدّدة أيضًا إذ بلغت هذه النسبة في الفصل الأوّل عام 2022 (51.8%).



المصدر: البنك المركزي العراقي، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

4- المضاعف النقدي:

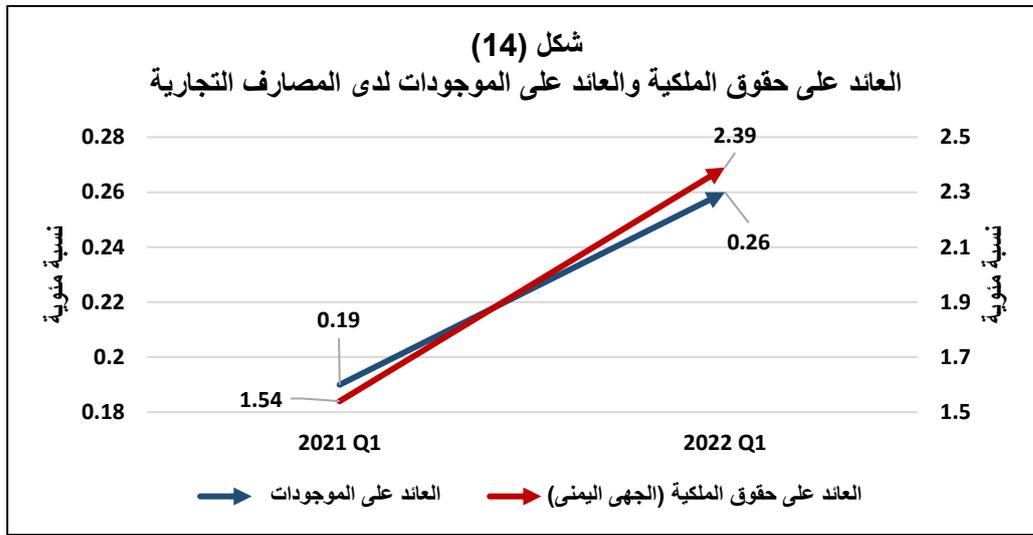
يعكس المضاعف النقدي قدرة المصارف على جذب الودائع ومنح الائتمان، ومن ثمَّ زيادة الخدمات التي يقدِّمها الجهاز المصرفي إلى الجمهور، لأجل جذب الودائع، وهنا تتعكس الثقافة المصرفية لدى الأفراد بالتوجه نحو المصارف من طريق إيداع أموالهم لديها، ويمثِّل المضاعف النقدي نشاط الجهاز المصرفي العامل داخل الاقتصاد، ويتكون أساسًا من حجم الائتمان الممنوح داخل القطاع الحقيقي، والذي يوفر جزءًا مهمًّا من السيولة التي تحتاجها المصارف في عملية منح الائتمان، لذلك يمكن من طريقه التعرف على جانب نشاط المصارف وجانب الثقافة والوعي المصرفي لدى الجمهور بالتوجه نحو المصارف والإفادة من خدماتها المالية التي تقدمها، والشكل (13) يوضح نسبة المضاعف النقدي الذي يبيِّن أنَّ هناك انخفاضًا في نسبة المضاعف النقدي في الفصل الأول من عام 2022 ليصل إلى (1.25%) بعدما كان (1.29%) للفصل نفسه من عام 2021، وأنَّ هنالك انخفاضًا في نسبة العملة في التداول إلى الودائع الجارية، إذ بلغت في الفصل الأول من عام 2022 (153.7%) بعد أن كانت (163.3%) في الفصل نفسه من عام 2021، وهذا يعني أنَّ رغبة المصارف في منح الائتمان انخفضت، لعوامل عدَّة منها عدم إقرار الموازنة العامة مما انعكس ذلك على ارتفاع معدلات توقعات عدم اليقين لدى الممول والمقترض على حدِّ سواء، ممَّا أدى إلى ارتفاع حجم الاحتياطات الفائضة، إذ بلغت نسبة النمو في حجم الاحتياطات الفائضة للمصارف لدى البنك المركزي (30.6%) خلال المدَّة (Q1 2022 – Q1 2021)، في حين بلغ حجم النمو في إجمالي الائتمان النقدي خلال المدَّة نفسها (6%)، مما يفسر انخفاض قيمة المضاعف النقدي.



المصدر: البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

5- ربحية المصارف:

يوضح هذا المؤشر العائد الذي تحصل عليه المصارف أو الخسارة التي تتعرض لها، والشكل (14) يوضح العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات للمصارف العاملة داخل الجهاز المصرفي، إذ يتبين أنّ هناك ارتفاعاً في نسبة العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية، إذ ارتفع العائد على الموجودات في الفصل الأول من عام 2022 إلى (0.26%) بعد أن كان (0.19%) للفصل نفسه من عام 2021، أما نسبة العائد على حقوق الملكية فقد شهدت ارتفاعاً أيضاً من (1.54%) في الفصل الأول لعام 2021 إلى (2.39%) للفصل نفسه من عام 2022.



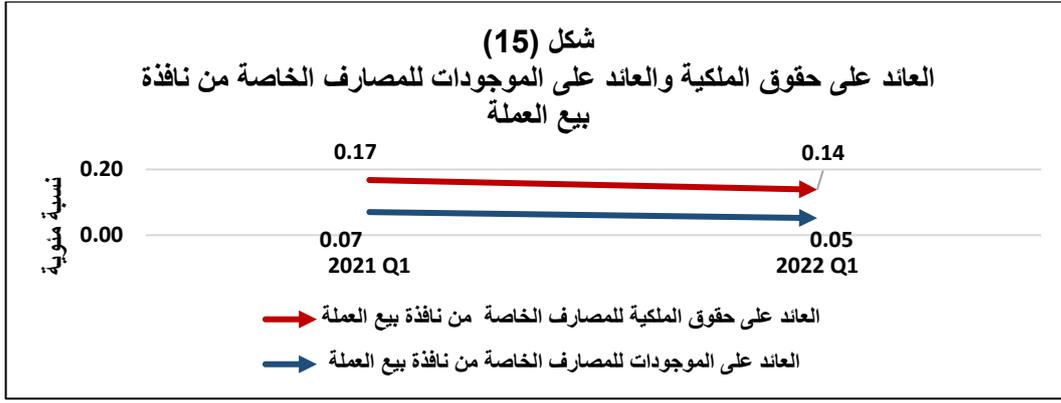
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

6- ربحية المصارف الخاصة من نافذة بيع العملة الأجنبية:

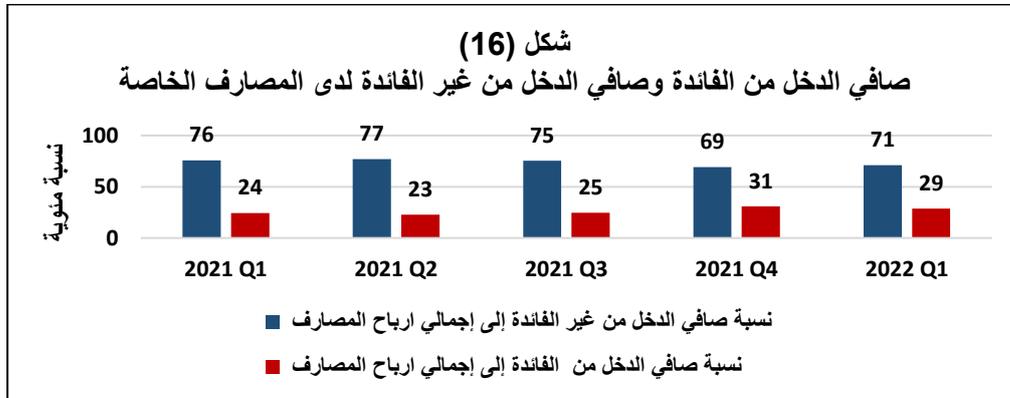
إنّ هذا المؤشر يوضح ربحية المصارف الخاصة من نافذة بيع العملة الأجنبية¹، والشكل (15) يوضح أنّ العائد على حقوق الملكية من مشتريات المصارف الخاصة من نافذة بيع العملة انخفض من (0.17%) في الفصل الأول عام 2021 إلى (0.14%) أثناء الفصل نفسه من عام 2022، كذلك الأمر في ما يخصّ العائد على الموجودات الذي انخفض من (0.07%) إلى (0.05%) أثناء المدة نفسها، إنّ هذا الانخفاض في النسبتين يرجع إلى انخفاض العائد المتحصل من نافذة بيع العملة بالنسبة للمصارف الخاصة بسبب انخفاض المبيعات التي حققت نمواً سالباً بلغ (17.5%) خلال المدة (Q1 2021- Q1 2022).

¹ للمزيد عن طريقة احتساب هذا المؤشر يُنظر:

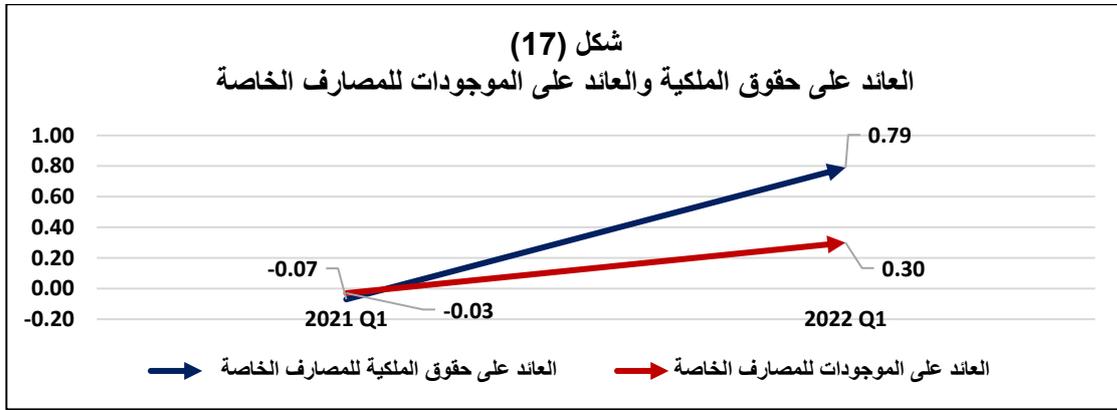
-البنك المركزي العراقي 2021- تقرير الإنذار المبكر- العدد السابع عشر- ص15



وعند العودة إلى أرباح المصارف الخاصة المتحصلة من النشاطات المصرفية المتمثلة بالفائدة المتحصلة من منح الائتمان، نجد أنّ هذه الأرباح لا تشكّل نسبة كبيرة من أرباح المصارف، والشكل (16) يوضح صافي الدخل المتحصل من الفائدة وصافي الدخل المتحصل من غير الفائدة للمصارف الخاصة، ويتبين أنّ صافي الدخل المتحصل من غير الفائدة لدى المصارف الخاصة يشكّل نسبة (71%) من إجمالي الدخل لدى المصارف في الفصل الأول عام 2022، مما يعني أنّ النشاط المصرفي الحقيقي للمصارف الخاصة ضعيف، وهو يتمثل بعملية منح القروض والدخول إلى القطاع الحقيقي لأجل ممارسة العمل المصرفي، ذلك لأنّ الدخل المتحصل من الفائدة ضعيف مقارنة بالدخل من غير الفائدة، الذي يمثّل الدخل المتحصل من نافذة بيع العملة جزءاً مهماً منها، والجدير بالذكر أن الامر مختلف بالنسبة للمصارف الحكومية والتي معظمها لا تدخل إلى نافذة بيع العملة الأجنبية او يكون دخولها بشكل محدود جداً، إذ بلغت نسبة صافي الدخل من الفائدة لدى المصارف الحكومية إلى إجمالي الدخل (60.6%) اثناء الفصل الأول 2022.



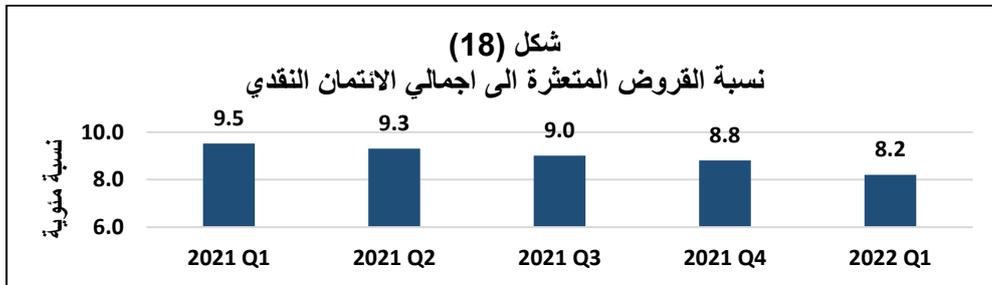
وبالعودة إلى العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات لدى المصارف الخاصة نجد أنّ هناك ارتفاعاً في كليهما على الرغم من انخفاض العائد المتحصل من نافذة بيع العملة للمصارف الخاصة خلال المدة (Q1 2021 – Q1 2022)، إذ حققت المصارف الخاصة خسارة خلال الفصل الأول من عام 2021، والسبب في ذلك إعادة تقييم المصارف الذي ترتب عليه خروج بعض المصارف من نافذة بيع العملة وانخفاض حصص مصارف أخرى، أيضاً أثر تغيير سعر الصرف قبل استقراره في الأسواق فيما بعد، وعليه فقد ارتفع العائد على حقوق الملكية من (0.07 -%) خلال الفصل الأول 2021 إلى (0.79%) خلال الفصل نفسه من عام 2022، وكذلك حال العائد على الموجودات إذ ارتفع من (0.03 -%) إلى (30%) خلال المدة نفسها. وعلى النحو المبين في الشكل (17).



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

7- القروض المتعثرة/ إجمالي الائتمان النقدي:

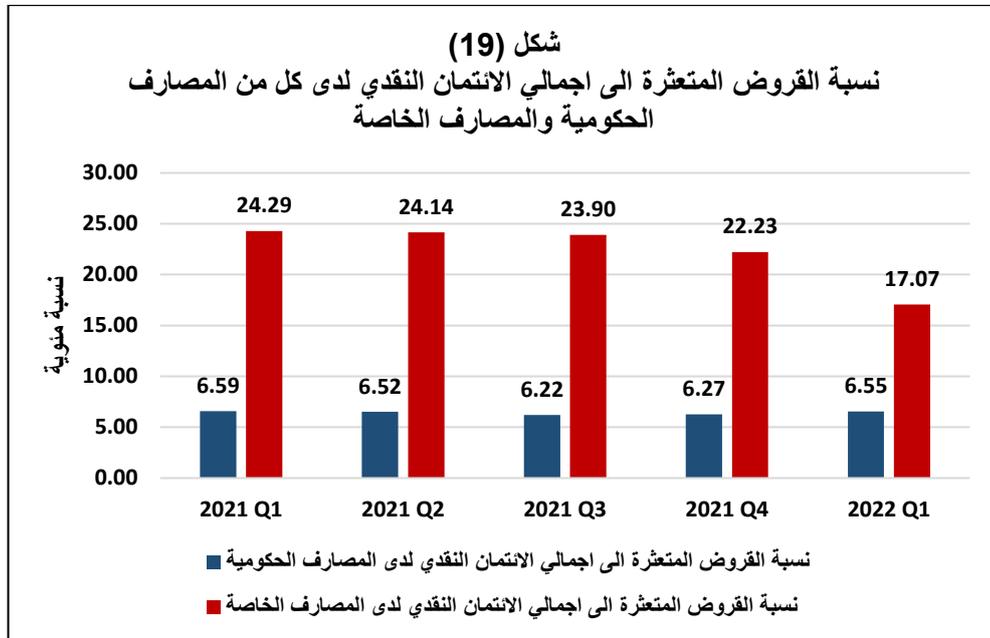
يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الائتمان النقدي، والشكل (18) يوضح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي في الفصل الأول من عام 2022 قد انخفضت إلى (8.2%) بعد أن كانت (9.5%) للفصل نفسه عام 2021، أي إنّ هناك انخفاضاً في نسبة نمو القروض المتعثرة، علماً أنّ هذه النسبة تمثل إجمالي المصارف العاملة.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

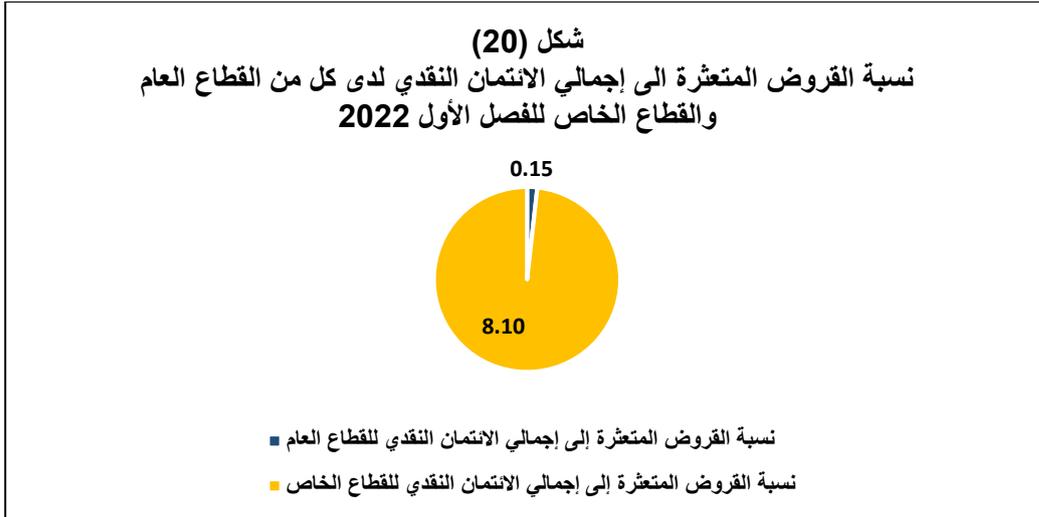
وبالعودة إلى تصنيف المصارف من حيث ملكيتها نجد أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الخاصة أكثر من نظيرتها المصارف العامة، والشكل

(19) يوضح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الخاصة ما زالت مرتفعة على الرغم من انخفاضها مقارنة بالفصل الأول من العام السابق، إذ بلغت هذه النسبة (17.07%) في الفصل الأول عام 2022، بعدما كانت (24.29%) للفصل نفسه من عام 2021، على الرغم من انخفاض حجم الائتمان النقدي الممنوح من المصارف الخاصة إذا ما قورن بنظيرتها العامة إذ لا يشكّل سوى (16.5%) من إجمالي الائتمان الممنوح أثناء الفصل الأول عام 2022، أما فيما يخصّ المصارف العامة فإنّ هناك انخفاضاً في هذه النسبة من (6.59%) في الفصل الأول 2021 إلى (6.55%) أثناء الفصل نفسه من عام 2022، علماً أنّ نسبة الائتمان النقدي الممنوح من المصارف العامة إلى إجمالي الائتمان يشكّل (83.5%) أثناء الفصل الأول من عام 2022.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

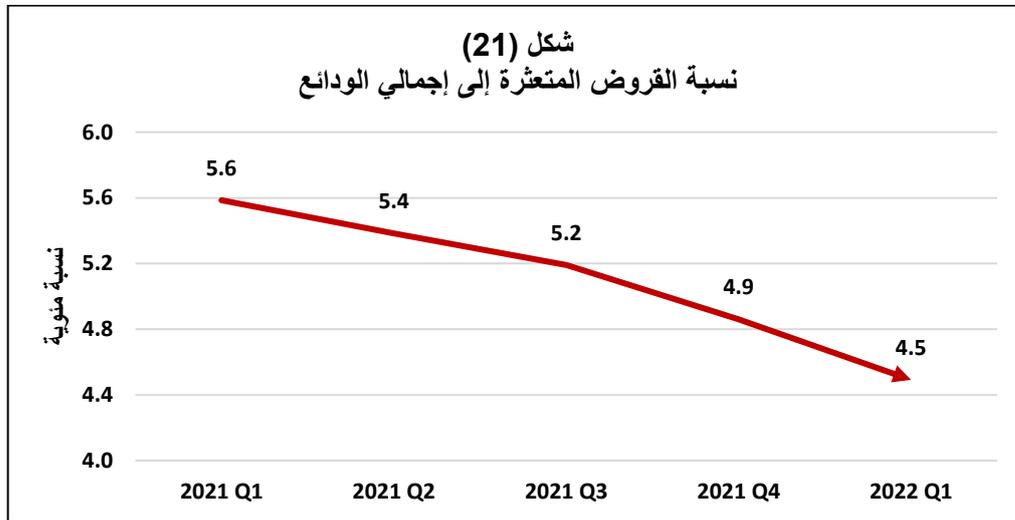
أما فيما يخصّ القروض المتعثرة لدى كلّ من القطاع الخاص والقطاع العام، فنجد أنّ حجم القروض المتعثرة لدى القطاع الخاص أكبر من نظيره في القطاع العام، إذ بلغت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى القطاع الخاص (8.1%) أثناء الفصل الأول لعام 2022، في حين بلغت هذه النسبة لدى للقطاع العام (0.15%) أثناء المدة نفسها، والشكل (20) يوضح ذلك.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

8- القروض المتعثرة/ إجمالي الودائع:

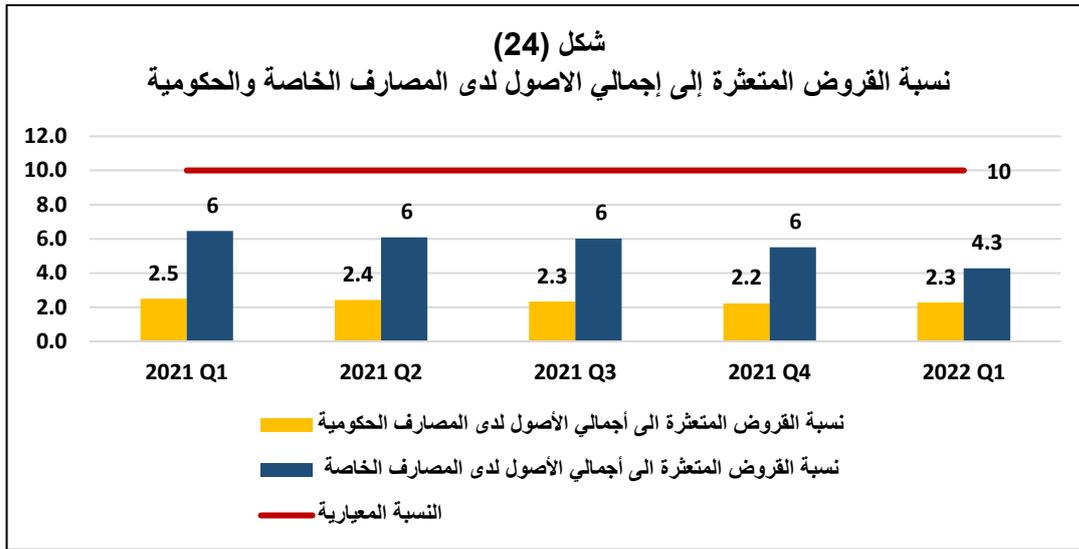
يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الودائع لدى المصارف، والشكل (21) يوضح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع قد انخفضت من (5.6%) في الفصل الأول لعام 2021 إلى (4.5%) للفصل نفسه من عام 2022، الأمر الذي يُعدّ إيجابياً فيما يخصّ الجهاز المصرفي.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

وبالعودة إلى تصنيف المصارف من حيث الملكية نجد أنّ هناك ارتفاعاً في هذه النسبة للمصارف الخاصة على الرغم من الانخفاض في نسبتها إلى إجمالي الودائع، والشكل (22) يوضح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة مرتفع إذا ما قورنت بالمصارف العامة، إذ بلغت في الفصل الأول عام 2022 (51%) بعد أن كانت (73%) للفصل نفسه عام 2021، أي إنّ هناك انخفاضاً في حجم القروض المتعثرة لدى

وبالعودة إلى تفصيل المصارف بحسب الملكية، نجد أنّ كُلاً من المصارف الخاصة والحكومية لم تتجاوز النسبة المعيارية، والشكل (24) يوضح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف الخاصة أو المصارف العامة لم تتجاوز النسبة المعيارية (10%)، ولكنّ هذه النسبة مرتفعة لدى المصارف الخاصة أكثر من نظيرتها الحكومية، إذ بلغت في الفصل الأول من عام 2022 (4.3%)، في حين بلغت هذه النسبة (2.3%) لدى المصارف الحكومية أثناء المدة نفسها، وأنّ هذه النسبة لا تدعو إلى القلق فيما يخصّ الاستقرار المالي، إذ إنّ المصارف الحكومية تستحوذ على نسبة كبيرة من القطاع المصرفي.



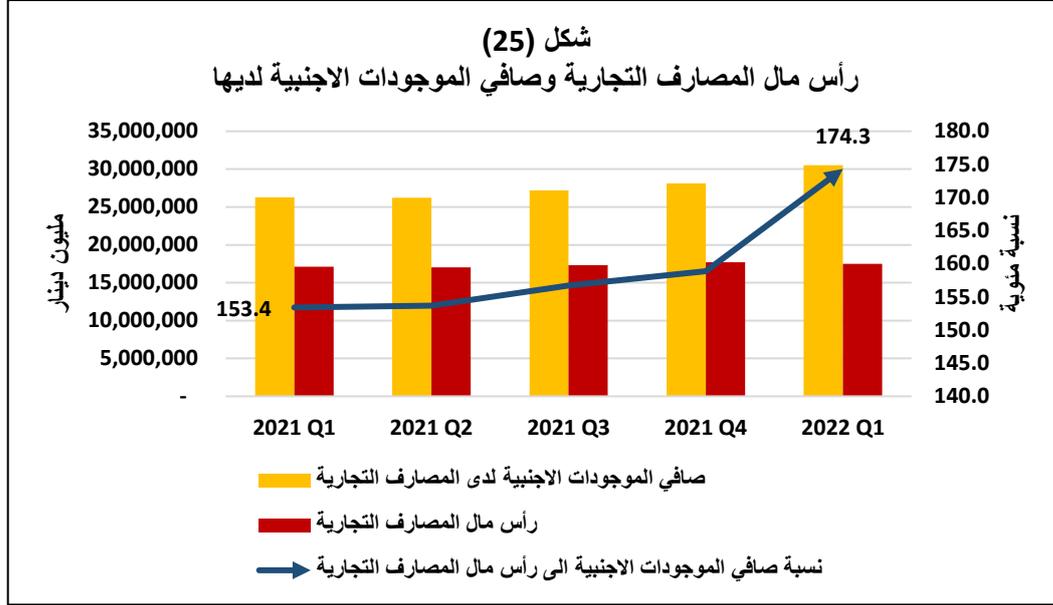
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

10- صافي الموجودات الأجنبية لدى المصارف/ رؤوس أموال المصارف العاملة:

يُقاس هذا المؤشر بقسمة صافي الموجودات الأجنبية للمصارف العاملة على رأس مالها، والشكل (25) يوضح هذه النسبة التي تبيّن الاحتفاظ بالعملة الأجنبية لدى المصارف التجارية في حال تعرضت العملة الوطنية إلى تقلبات حادة، ويتبيّن أنّ نسبة صافي الموجودات الأجنبية لدى المصارف التجارية قد ارتفعت من (153.4%) أثناء الفصل الأول من عام 2021 إلى (174.3%) أثناء الفصل نفسه من عام 2022، إنّ هذا الارتفاع الكبير في قيمة الموجودات يرجع إلى تغيير سعر الصرف في بداية 2021، إذ أصبح سعر الصرف الجديد (1470) ديناراً للدولار الواحد أثناء شهر كانون الأول 2021 بعدما كان (1351) ديناراً للدولار الواحد للشهر نفسه من عام 2020، وإنّ مصدر الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي هو مصدر داخلي¹، واحتفاظ البنك المركزي بنسب كافية من الأصول الأجنبية موازية لعرض النقد بالمعنى الواسع، إذ

¹ المقصود هنا عدم قيام المصارف العراقية بالاقتراض من الخارج بالعملة الأجنبية وإعادة إقراضها بالعملة المحلية.

بلغت نسبة الأصول الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (68%) في الفصل الأول من عام 2022، مما يجعل الزيادة في نسبة الموجودات الأجنبية إلى رأس مال المصارف مسيطر عليه من السلطة النقدية في العراق.

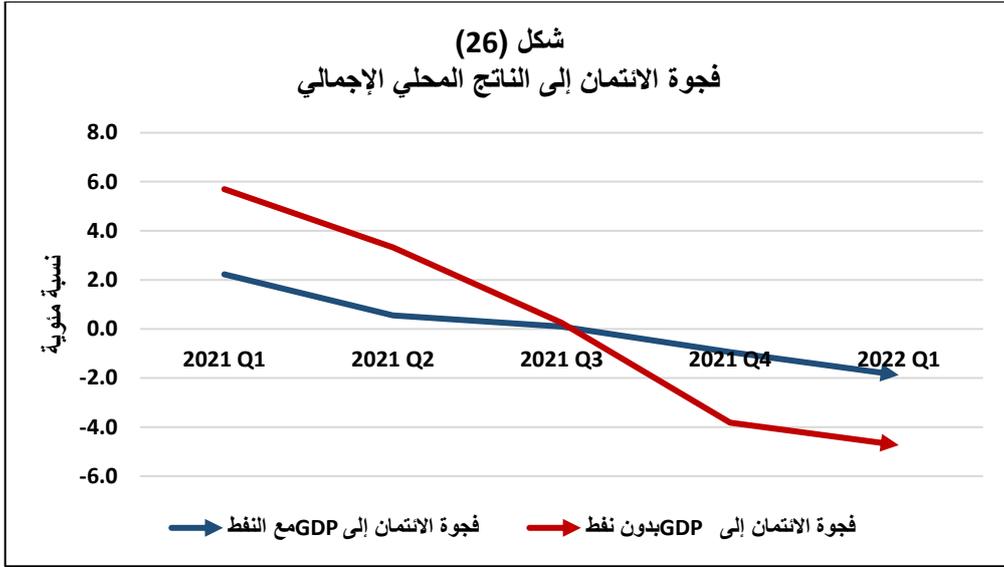


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

11- فجوة الائتمان للناتج المحلي الإجمالي:

تُعرّف فجوة الائتمان للناتج بأنها نسبة الائتمان المُقدّمة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي مطروحًا منه الاتجاه العام لنسبة الائتمان (الموجّه إلى القطاع الخاص) إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتراوح القيمة المعيارية لهذا المؤشر بين (2-10)، وكلما اقتربت النسبة المقدّرة من الحد الأعلى فإنه يجب أن يتم وضع مصدات من رأس المال لمواجهة هذا النمو في الائتمان، أمّا إذا تجاوزت هذه النسبة الحد الأعلى فإنّ ذلك يشير إلى وجود ائتمان مفرط من المصارف، والشكل (26) يوضح ذلك¹، إنّ فجوة الائتمان تقيس سرعة معدّل نمو الائتمان المصرفي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي التي يجب ألا تتعدّى (10%)، إنّ هذه الفجوة استقرت نسبتها عند قيمة سالبة سواء بالبيانات مع النفط أم من دون النفط، إذ بلغت (1.9-%) في حال اعتماد بيانات الناتج المحلي الإجمالي مع النفط، وقد بلغت (4.7-%) في حال اعتماد البيانات من دون النفط، مما يعني إمكانية زيادة الائتمان المُقدّم من المصارف إلى القطاع الخاص.

¹ لمزيد من المعلومات عن طريقة احتساب فجوة الناتج راجع البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر العراقي العدد 18، الفصل الأول 2020، ص 23-24

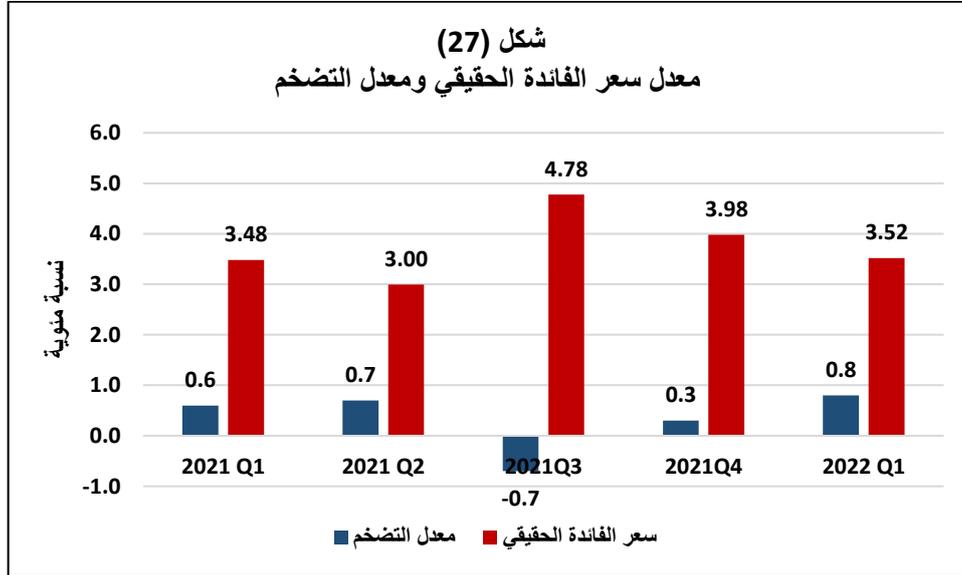


الفصل الثالث

تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي

أولاً: معدّل التضخم:

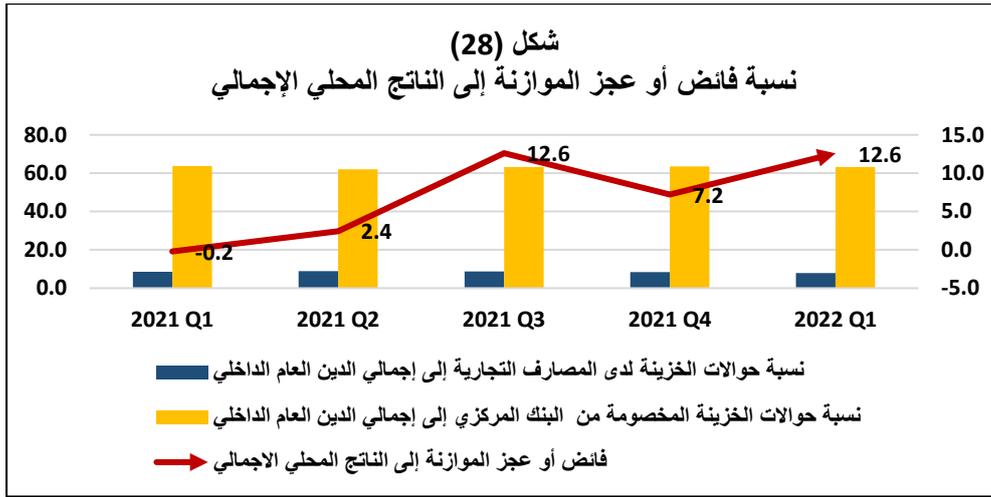
يُقاس التضخم من طريق احتساب التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، إذ إنّ التضخم هو مقياس كمي يعبر عن الارتفاع في مستوى الأسعار والخدمات داخل الاقتصاد أثناء الزمن، فتتخفص القوة الشرائية لعملة البلد ومن ثمّ انعكاس ذلك على المؤشرات المالية والمصرفية ومنها أسعار الفائدة الحقيقية، ويوضح الشكل (27) أنّ أسعار المستهلك سجّلت ارتفاعاً أثناء شهر آذار من عام 2022 لتبلغ (116%) مقارنة بشهر شباط من العام نفسه مُسجّلة (115.1%)، أي بمقدار تغيّر (0.8%)، والذي يمثّل معدّل التضخم الشهري، إذ سجّل قسم الأغذية والمشروبات غير الكحولية ارتفاعاً بنسبة (1.6%)، وسجّل قسم التعليم ارتفاعاً بنسبة (0.3%)، وكذلك قسم النقل ارتفاعاً بنسبة (0.6%)، وسجّل قسم الصحة ارتفاعاً أيضاً بنسبة (0.1%)، وعند مقارنة الرقم القياسي العام لعام 2022 لشهر آذار نجد أنّه قد بلغ (116%) بعدما كان (110.3%) في شهر آذار لعام 2021، أي بنسبة ارتفاع مقدارها (5.2%) والذي يمثّل التضخم السنوي¹:



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

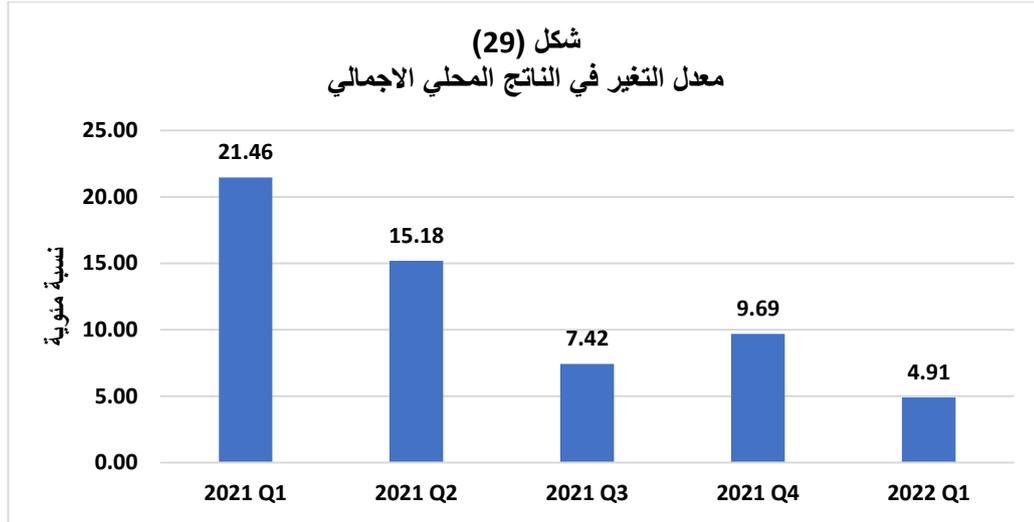
(1) المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، لشهر آذار 2022.

ثانيًا: نسبة الفائض أو العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP):
يوضح هذا المؤشر نسبة التغير الذي يحصل في الموازنة العامة سواء بالإيجاب (فائض) أم بالسلب (عجز) وانعكاس ذلك على مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان من الجهاز المصرفي، والشكل (28) يبيّن أنّ الموازنة العامة للدولة قد حققت فائضًا في الفصل الأول من عام 2022 قد بلغ (12.6%) إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ إجمالي الفائض في الموازنة أكثر من (11.408) تريليون دينار، أما في ما يخصّ حوالات الخزانة لدى المصارف التجارية إلى إجمالي الدين العام فقد كانت ثابتة عند (7.9%) خلال المدة (Q1 2021 – Q1 2022) بمعنى تراجع حدة مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان، في المقابل انخفضت نسبة الحوالات المخصصة من البنك المركزي إلى الدين العام الداخلي (63.7%) إلى الدين العام الداخلي إلى (63.2%) خلال الفصل الأول 2022 بعدما كانت (63.7%) للفصل نفسه من العام 2021.



ثالثًا: معدّل التغير في الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

يمثل الناتج المحلي الإجمالي مقياس الأداء الاقتصادي للبلاد، فهو يعبر عن النشاطات الاقتصادية أثناء مدة زمنية معينة، ويوفر معلومات عن مدى سلامة أو ضعف الاقتصاد المحلي، إذ إنّ معدّل النمو الإيجابي يشير إلى قدرة الاقتصاد على التوسع وخفض مستويات البطالة ومن ثمّ زيادة الدخل، وقد سجّل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق نموًا إيجابيًا أثناء الفصل الأول لعام 2022 بمعدّل (4.91%) وبمقدار بلغ (90.6) تريليون دينار مقارنة بالفصل الرابع لعام 2021 وبالبلغ (86.4) تريليون دينار، على النحو المبين في الشكل (29).



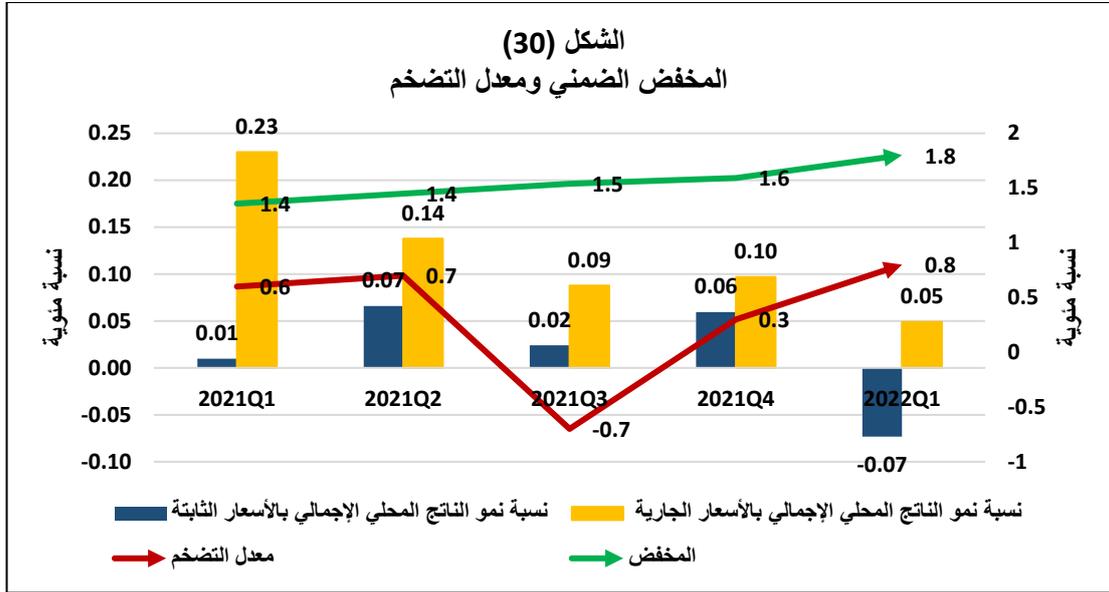
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي

رابعاً: المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي:

يمكن قياس المخفض الضمني من خلال قسمة الناتج المحلي الاسمي على الناتج المحلي الحقيقي¹، ويعبر المخفض عن التغيرات في المستوى العام للأسعار في وقت زمني محدد لكل المنتجات النهائية المحلية في البلد، ويُعدُّ أكثر شمولاً من مؤشر أسعار المستهلك، لأنه لا يعتمد سلة ثابتة من السلع والخدمات، ويُستخدَم غالباً لمعرفة التغيرات بالأسعار بالمفهوم الأوسع، وتكون سلة السلع والخدمات ضمن هذا المؤشر متغيرة على عكس مؤشر أسعار المستهلك الذي يقيس تغيرات الأسعار على أساس سلة ثابتة من السلع والخدمات التي يشتريها المستهلكون وبأوزان محددة، ومن ثمَّ معرفة حجم معدّل التضخم، وكذلك عزل التغيرات التي تحدث نتيجة تغير الأسعار عن التي تحصل بسبب التغير في الكميات من السلع والخدمات من طريق التغير في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والتغير في الناتج المحلي الحقيقي، فكلما ارتفعت قيمة المخفض فهذا يعني أنّ هناك ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار، والشكل (30) يوضح أنّ هناك ارتفاعاً في قيمة المخفض إذ بلغت في الفصل الأوّل عام 2022 (1.8%) بعدما كانت (1.4%) خلال الفصل نفسه من عام 2021، مما يعني أنّ هناك ارتفاعاً في المستوى العام في الأسعار، ويرجع هذا الارتفاع إلى النمو الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي الذي بلغ (0.05%) خلال الفصل الأوّل 2022 مقارنة بالفصل الرابع 2021، في حين سجّل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً سالباً بلغ (0.07%-)، في حين سجّل معدّل التضخم نمواً بلغ (0.8%) وهو أمر طبيعي نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار، ومن الجدير بالذكر أنّ قيمة المخفض تكون دائماً أعلى من قيمة التضخم،

(1) <https://www.bea.gov/data/prices-inflation/gdp-price-deflator>

بسبب اعتماد سلة ثابتة من السلع في احتساب التضخم، وأنَّ الفجوة بين المخفض الضمني ومعدَّل التضخم تقرب من (1%) خلال الفصل من عام 2022.



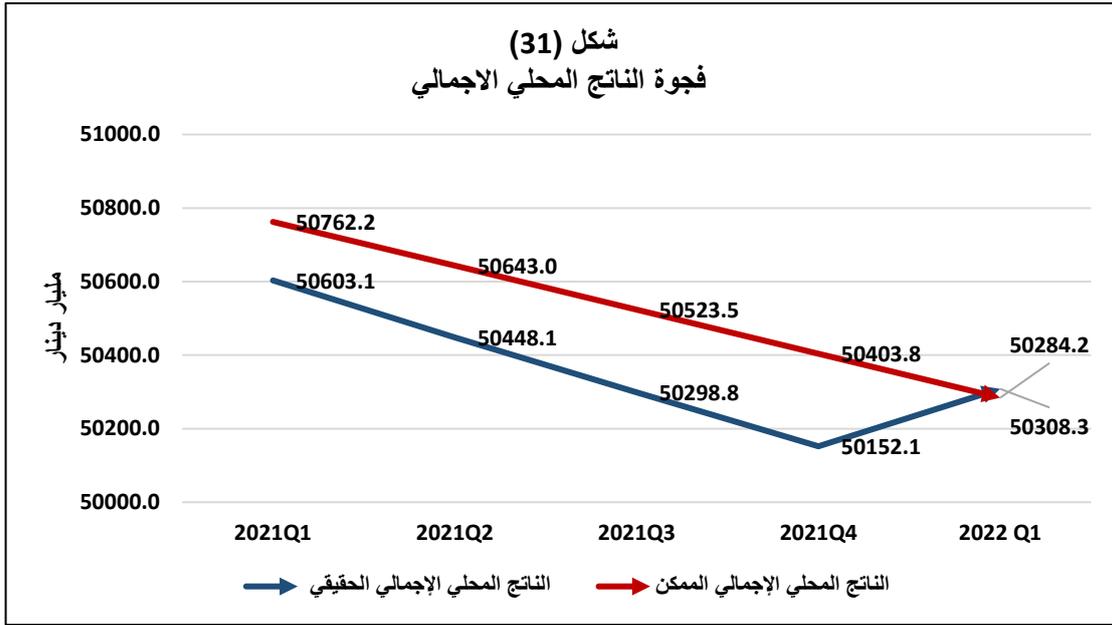
المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، لعامي 2021، 2022. البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

خامساً: فجوة الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾:

يُعدُّ هذا المؤشر من المؤشرات المهمة في تحديد اتجاه السياسة النقدية المناسبة داخل القطاع الحقيقي، لتحقيق أقصى قدر من التوظيف وتحديد ما إذا كان الاقتصاد يحتاج إلى تحفيز مالي أم لا، وتعتبر الفجوة عن الفرق بين مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الممكن⁽²⁾، فعندما تكون فجوة الناتج موجبة يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أعلى من الممكن، أي يعمل الاقتصاد فوق قدرته، ومن المرجح أن يولد التضخم في حال كانت الزيادة في الناتج الحقيقي بسبب زيادة الطلب، أما إذا كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أقل من الممكن فتكون فجوة الناتج سالبة، أي قد يكون هنالك انكماش، ومن ثمَّ الفشل في خلق فرص عمل كافية لجميع الراغبين في العمل، والشكل (31) يوضح أنَّ فجوة الناتج تراوح عند قيمة (50) تريليون دينار خلال المدة (Q1 2021 – Q1 2022)، وسجَّلت أقل انخفاض خلال الفصل الأول من عام 2022 لتصبح (24.1) مليار دينار بعدما كانت (-159) مليار دينار خلال الفصل نفسه من عام 2021، بمعنى أنَّ الإنتاج داخل الاقتصاد قريب من الإمكانيات المتوافرة.

¹ تم قياس هذه الفجوة من طريق قياس السلاسل الزمنية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من خلال مرشح (Hodrick-Prescott). (HP).

⁽²⁾ للمزيد عن قياس فجوة الناتج راجع، البنك المركزي العراقي 2021، تقرير الإنذار المبكر، العدد الثامن عشر، ص30.



المصدر: البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار المالي والنقدي على وفق بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء للأعوام 2021، 2022.

جدول (3)
المؤشرات الخاصة بتحليل أداء الاقتصاد الكلي

| اسم المؤشر | قيمة المؤشر أثناء الأول 2021 | قيمة المؤشر أثناء الفصل الأول 2022 | معدل التغير % | الأثر في الاستقرار المالي |
|--|------------------------------|------------------------------------|---------------|---------------------------|
| معدل التضخم (نسبة مئوية) | 0.6 | 0.8 | 0.2 | مقبول |
| فائض أو عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية) | 2.0 | 12.6 | 6200 | إيجابي |
| نسبة حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية إلى إجمالي الدين العام الداخلي (نسبة مئوية) | 8.6 | 7.9 | -8.1 | إيجابي |
| نسبة حوالات الخزينة المخصصة من البنك المركزي إلى إجمالي الدين العام الداخلي (نسبة مئوية) | 63.7 | 263. | -0.7 | إيجابي |
| معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية) | 21.4 | 4.9 | -77.1 | مقبول |
| المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية) | 1.4 | 1.8 | 28.5 | مقبول |
| الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليار دينار عراقي) | 50603.1 | 50152.1 | -0.89 | مقبول |
| فجوة الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار) | 50762.2 | 50403.8 | -0.70 | إيجابي |

